«الوطن» تحصل على بعض تعديلات اللجنة المشتركة على قانون الجرائم الإلكترونية

إضافة جريمة النيل من مكانة الدولة «المالية» والجرائم الواقعة على الدستور

السجن من ٤ إلى ١٥ سنة وغرامة تصل إلى ١٠ ملايين لمن ينشر أخباراً تزعزع أسعار الصرف

تخفيف عقوبة القدح العلني بحق الأشخاص ما بين ١٠ أيام إلى شهرين بالحبس

محمد منار حميجو

علمت «الوطن» أن اللجنة المشتركة والخاصة لمناقشة مشروع قانون مكافحة الجريمة المعلوماتية أنهت مناقشتها للمشروع الأسبوع الماضي ومن المتوقع أن يتم عرضه على قبة مجلس الشعب للتصويت عليه من أعضاء المجلس الأسبوع القادم بعدما عدلت اللجنة العديد من المواد وأضافت مواد أخرى لم ترد في النسخة الواردة من الحكومة حيث تشددت اللجنة في بعض المواد المضافة وخففت من عقوبة مواد أخرى وفق المعلومات التي حصلت عليها «الوطن».

ومن المواد التي أضافتها اللجنة المشتركة والمؤلفة من لجنتي الإعلام والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشؤون التشريعية والدستورية في مجلس الشعب ما يتعلق بـ«النيل من مكانة الدولة المالية» فقضت المشروع أنه يعاقب بالسجن المؤقت من أربع سنوات وحتى ١٥ سنة وبغرامة مالية من ٥ إلى ١٠ ملايين ليرة سورية كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو نشر على الشبكة أخباراً تؤدي إلى زعزعة النقد وأسعار الصرف في النشرات الرسمية.

وبخصوص المادة المتعلقة بالنيل من هيبة الدولة والتي أثارت الاهتمام في الشارع السوري لجهة تفسيرها فإن اللجنة حافظت على النص الوارد من الحكومة مع التشدد بالغرامة المالية لتصل إلى خمسة ملايين ليرة، علماً أن النص الوارد من الحكومة تضمن أن العقوبة تتراوح بين مليوني إلى أربعة ملايين ليرة، فأصبحت المادة بعد الاتفاق عليها في اللجنة أنه يعاقب بالسجن المؤقت من ثلاث حتى خمس سنوات وبغرامة مالية تصل إلى خمسة ملايين ليرة سورية كل من قام بإحدى وسائل تقانة المعلومات بنشر أخبار كاذبة على الشبكة من شأنها النيل من هيبة الدولة أو المساس بالوحدة الوطنية أو إثارة الرأي العام.

كما خففت اللجنة عقوبة جريمة القدح والتحقير بحق الأشخاص وكذلك بحق الموظف أثناء ممارسته عملاً عاماً كما أنها فرقت بين النيل منه أثناء ممارسته لعمله العام وخارج أداء عمله ودمج المادتين مع بعضهما، فأصبحت المادة بعد تعديلها من اللجنة أنه يعاقب بالحبس من ١٠ أيام إلى شهرين وغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة سورية كل من قام بإحدى وسائل تقانة المعلومات باقتراف القدح أو التحقير بأحد الناس بشكل علني على الشبكة وتشدد العقوبة إلى ستة أشهر وغرامة ٥٠٠ ألف ليرة إذا اقترف القدح أو التحقير بحق المكلف بعمل عام أثناء ممارسته لعمله أو بسببه.

بينما الشق الوارد من الحكومة تضمن أنه «يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة ٥٠٠ ألف ليرة إلى مليون ليرة كل من قام بإحدى وسائل تقنية المعلومات بنشر أمر على الشبكة ينال من شرف موظف عام أو كرامته في معرض ممارسته لوظيفته».

> الجرائم الواقعة على الدستور عقوبتها من ٧ إلى ١٠ سنوات

ومن المواد التي أضافتها اللجنة على مشروع القانون، الجرائم الواقعة على الدستور وهي وفق المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» كل من ينشر ما يسيء للدستور عبر الشبكة يعاقب بالسجن المؤقت من سبع إلى ١٠ سنوات.

كما أضافت اللجنة مادة متعلقة بمكافحة المخدرات الرقمية والمؤثرات العقلية فتضمنت أنه يعاقب بالسجن المؤبد وبالغرامة من خمسة إلى ١٠ ملايين ليرة كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً على الشبكة بقصد الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

وفيما يتعلق بجرائم الاحتيال المعلوماتي فإنه لم يطرأ عليها تعديلات تذكر سوى التشدد في الغرامة المالية إلى ٥ ملايين ليرة إذا وقع الاحتيال على جهة عامة أو مصرف أو مؤسسة مالية بعدما كانت وفق نص الحكومة لا تتجاوز مليوني ليرة، فنصت المادة بعد اتفاق اللجنة عليها أنه يعاقب بالسجن المؤقت من ثلاث إلى خمس سنوات وبغرامة مالية من ٣ إلى ٥ ملايين من استخدم الشبكة أو وسائل تقانة المعلومات بالاستيلاء احتيالاً على معلومات أو برمجيات أو مال منقول أو عقار أو سند يتضمن تعهداً أو إبراء أو أي امتياز مالي آخر مملوكاً أو عائداً للغير، وتشدد العقوبة إلى السجن المؤقت من خمس إلى سبع سنوات وغرامة ٥ ملايين ليرة إذا وقع الاحتيال على جهة عامة أو مصرف أو مؤسسة مالية.

ليتر مازوت واحد فقط حصة الصف في اليوم!!

اتهام لمحروقات دمشق.. تعاملت مع مدارس القنيطرة بشكل غير مسؤول

القنيطرة- خالد خالد

اتهم عضو المكتب التنفيذي بالقنيطرة أحمد عيد فرع محروقات دمشق بالتقصير في تزويد المدارس التابعة لمديرية تربية القنيطرة والواقعة على أرض محافظة ريف دمشق بمادة المازوت لزوم التدفئة حيث يعاني الطلاب في مدارس تجمعات قدسيا وجديدة وعرطوز والمعضمية من البرد في ظل غياب وسائل التدفئة بشكل كامل خلال الفصل الثاني.

وبيّن أن تلك المدارس حرمت من الحصول على مادة مازوت التدفئة على الرغم من البرد الشديد من مطلع الفصل الثاني حتى تاريخه، على حين نظيراتها من المدارس الواقعة على أرض محافظة القنيطرة والبالغ عددها ١٤١ مدرسة حصلت على مخصصاتها بشكل كامل وحصة كل شعبة صفية ٥٠ ليتراً للفصل الدراسي الثاني.

وأشار عيد إلى أن فرع محروقات دمشق لم يتجاوب مع تربية القنيطرة لتزويد المدارس بالطلب الذي تم التسجيل عليه وتعامل بشكل غير مسؤول مع التربية، مؤكداً أن الطلاب يشتكون لأوليائهم من غياب التدفئة وتعرضهم للبرد داخل صفوفهم الدراسية وسط تأكيد إدارات المدارس عن عدم توافر المازوت لتشغيل التدفئة خلال ساعات الدوام المدرسي.

واشتكى عدد من مديري المدارس من أن حصة الصف الواحد انخفضت إلى ليتر واحد في اليوم، ما يعني بيئة غير مناسبة للتعليم والاستيعاب بالنسبة للطلاب بسب البرد، علماً أن دوام المدارس يبدأ من الساعة السابعة والنصف صباحاً حتى الواحدة ظهراً، متسائلين عن المدة التي سيصمد الليتر فيها لتدفئة الطلاب في الشعب الصفية والذين يعانون برد الشتاء؟ وأوضح مدير تربية القنيطرة عماد أسعد أن محاسب محروقات المديرية قام بدفع قيمة مازوت التدفئة بإشعارات نظامية لفرع محروقات دمشق منذ بداية الفصل الدراسي الثاني ولم تتم الاستجابة للطلب، على الرغم من كل المراسلات والمراجعات مع الفرع المذكور بهدف الحصول على مادة مازوت التدفئة لمدارس التجمعات التي لم تحصل على المادة حتى تاريخه، مشيراً إلى أن نسبة توزيع المحروقات على مدارس أرض المحافظة بلغت ١٠٠ بالمئة خلال الفصل الدراسي الثاني وبلغت كمية مازوت التدفئة الموزعة للمدارس الموجودة على أرض المحافظة نحو ٦٢ ألف ليتر، مضيفاً إن المديرية قامت خلال العاصفة الثلجية بتوزيع ٢٠ ليتراً لكل شعبة صفية بكل مدرسة بشكل إسعافي في مدارس القطاع الشمالي.

واختتم مدير التربية كلامه بأن عدد المدارس في تجمعات ريف دمشق التي لم تحصل على مادة المازوت فقط ١٨ مدرسة وبانتظار تكرم فرع محروقات دمشق بتلبية حاجة المدارس وتزويد المديرية بالطلب الذي تم دفع قيمته منذ نحو شهرين!

في السويداء: سوق هال بلا قبان وبلا بنك.. ومعظم تجاره بلا سجل تجاري!!

السويداء- عبير صيموعة

بين تجار سوق الهال في السويداء لـ«الوطن» أن السوق الوحيد في المحافظة والذي تم افتتاحه وإلزامهم بالانتقال إليه من مجلس المدينة بعد انتظار عشرات السنوات لا يزال سوقاً أعزل، حيث يفتقد لكل مقوماته التي من شأنها تسهيل أعمالهم وتجارتهم بهدف تأمين الخضار والفواكه إلى أسواق المحافظة، مشيرين إلى أنه ما زال يفتقد لجميع مقومات العمل ضمنه وأهمها عدم وجود فرع لأي من البنوك أو فرع لمكتب حوالة مالية الأمر الذي يدفعهم إلى نقل أثمان أطنان الفواكه والخضار نقداً وبأكياس إلى تجار أسواق الهال في دمشق ومحافظات الساحل حيث تصل المبالغ المنقولة إلى ٢٠ وأحياناً ٢٥ مليون ليرة يومياً يضاف إليها عدم وجود القبان الذي أرغمهم للذهاب بحمولات سياراتهم «لتقبينها» لدى مؤسسة عمران أو مديرية المطاحن ما رتب عليهم أعباءً مالية إضافية.

كما أكد التجار عجزهم عن تأمين مازوت النقل للشاحنات التي تقوم على نقل الخضار والفواكه من أسواق الهال في المحافظات إلى سوق الهال في السويداء بالكميات المطلوبة والتي أدت بهم إلى شراء المادة من السوق السوداء وتحميل أثمانها مع إيجارات النقل المرتفعة على أسعار البضائع التي يجري نقلها ما أدى بالضرورة إلى رفع أثمانها أضعافاً مضاعفة وخاصة أن إيجارات النقل تتراوح لكل سيارة بين ٢٠٠ و٤٥٠ ألفاً للنقلة الواحدة بحسب سعة السيارة ما انعكس سلباً على المواطن بالدرجة الأولى مطالبين بضرورة قيام مجلس مدينة السويداء بالإسراع في تجهيز السوق بكامل احتياجاته لضمان استمرارية العمل كما تمت المطالبة بقيام غرفة صناعة وتجارة السويداء بدعم التجار عن طريق تخصيص كميات كافية من مازوت النقل لزوم شاحناتهم لضمان نقل بضائعهم من وإلى السوق.

بدوره رئيس غرفة صناعة وتجارة السويداء نبيه بكري أكد لـ«الوطن» أن العمل جار على قدم وساق للتنسيق مع مجلس مدينة السويداء لإنشاء القبان الذي يعتبر الشريان الأساسي في عمل سوق الهال مضيفاً: أما ما يتعلق بتأمين مادة المازوت لشاحنات نقل البضائع فسيتم طرح القضية أمام لجنة المحروقات في المحافظة لمحاولة تخصيص الشاحنات بالكميات المطلوبة من المحروقات ضمن الإمكانيات المتاحة، موضحاً أن الإشكالية التي ستصطدم بهذه الخطوة تتمثل بافتقاد معظم تجار سوق الهال إلى السجل التجاري الذي يمكن الاعتماد عليه في قضية تأمين المحروقات هذا فضلاً عن أن معظم تجار السوق لا يمتلكون الشاحنات الخاصة بهم واضطرارهم إلى استئجار شاحنات خاصة الأمر الذي يصعب معه تنظيم وحصر عدد السيارات التي يجب تزويدها بالمادة والتي يمكن تجاوزها بحالة واحدة وهو وجود إيصال رسمي يثق عليه من الجهات المعنية في المحافظة يتم قطعه عند أقرب حاجز أمني للمحافظة.

أما ما يتعلق بتحويل أثمان الخضار والفواكه فقد تم اقتراح التعاقد مع أحد مكاتب الحوالة المرخصة في المحافظة لفتح مكتب له في السوق يضمن تسهيل نقل المبالغ المالية إلى المحافظات مع تعذر فتح اعتماد للتجار في أي من فروع البنوك والمصارف لأن قيمة الحوالة المالية اليومية لا تتجاوز الـ٥ ملايين ليرة في أي من الفروع وهو ما لا يحقق مطالب التجار بتحويل كامل المبالغ المترتبة كأثمان للبضائع القادمة من خارج المحافظة يومياً.

شكاوى من صراف المصرف الزراعي بسلمية

حماة- محمد أحمد خبازي

في أي وقت تأتيه لتقبض راتبك، تجد الصراف خارج الخدمة أو مطفأ تماماً، باستثناءات قليلة، وهو ما يسبب معاناة شديدة للآلاف من العاملين بالدولة والمتقاعدين، الموظفين رواتبهم بمصرفي التسليف الشعبي والعقاري، والتي تتكرر كل فترة قبض رواتب في كل شهر بشكل مأساوي، وهو ما جعل أولئك العاملين والمتقاعدين يرفعون أصواتهم بالشكوى التي تتكرر أيضاً، من صراف «المصرف الزراعي» في مدينة سلمية.

وبيّن العديد من الذين يقبضون رواتبهم من ذلك الصراف، أنهم يعانون الأمرين من توقفه عن الخدمة بمعظم الأوقات، بينما صرافات التجاري السوري الأربعة الملاصقة له، تعمل ليلاً ونهاراً وبأي وقت، فيتركونه ويتوجهون لفرع السورية للبريد لقبض رواتبهم، من نقطة الـ p. o. s لحاملي بطاقات الصراف الخاصة بالمصرف العقاري، ولكنهم يتفاجؤون بأن التقبيض لعدد محدود من الموظفين، أو المتقاعدين، بسبب ضعف الشبكة.

وأوضح بعضهم أنهم يتوجهون أيضاً لمكتب المصرف العقاري بسلمية قرب المالية للقبض يدوياً منه، ولكن في معظم الأوقات لا كهرباء، وإن وجدت فالتقبيض يكون لنصف ساعة وإذا تم تشغيل المولدة فيكون لساعة فقط، وهو ما يعني بقاء العديد منهم بلا رواتب، وعليهم محاولة الكرّة عدة مرات في أيام أخرى.

يقول المتقاعد سليمان فوزي: صراف المصرف الزراعي في سلمية، يشبه حكاية إبريق الزيت!.

فمنذ أكثر من ٤ أشهر تلقينا خبراً بأنه سيتم معالجة مشكلاته التي تتلخص بخروجه عن الخدمة بمعظم الأحيان، لإعادة برمجته وفصله عن صراف مصرف التسليف الشعبي، وأنه تم التعاقد مع إحدى الشركات لذلك، ويحتاج الأمر إلى ٣ أشهر فقط لتنتهي معاناتنا.

وأضاف: تفاءلنا خيراً بذلك وقلنا لا يصح إلّا الصحيح، ولكن انقضت أربعة أشهر وأكثر، ومر وقت طويل على هذا الكلام، ولما يزل الصراف على حاله، فسقف السحب ١٠ آلاف ليرة للذين يقبضون من مصرف التسليف، ويعمل يوماً ويتعطل يومين، ولا يتم تغذيته بالمال إلا بعد اتصالات وترجيات، ومعاناة الموظفين والمتقاعدين تشتد والجهات المعنية لم تبادر لإيجاد حل.

وكأن هذا الصراف وجد للمنظر، مع أنه من أحدث الصرافات في العالم، ولو أعيدت برمجته وتشغيله بالشكل الأمثل لحل جزءاً كبيراً من الازدحام وخفف على الناس المعاناة.

وذكر فوزي أن الصراف مسؤولية إدارة المصرف الزراعي، والمصرف العقاري، وكل مصرف يلقي بالمشكلة على الطرف الآخر.

وهذه حكاية إبريق الزيت التي نعرف كيف بدأت ولا نعرف كيف تنتهي، فنتمنى من المعنيين معالجة الموضوع، وحَل هذه المشكلة.

ومن جهته، بيّن مدير فرع المصرف الزراعي بسلمية زياد القصير لـ«الوطن»، أن مسؤولية المصرف الزراعي تنحصر بتغذية ذلك الصراف مالياً، وصيانة بعض الأعطال الخفيفة، وهو مشترك بين التسليف والعقاري.

المدابغ المهملة ثروات مهدورة

رئيس جمعية الدباغة لـ«الوطن»: ٣٠ منشأة من أصل ٨٥ معروضة للبيع

طلال ماضي

أكد رئيس جمعية الدباغة مازن تلجة أن صناعة الجلود في سورية ثروة مهدورة كانت في أوقات سابقة من أهم ثلاث مهن لإدخال القطع الأجنبي إلى البلد لكنها اليوم تتجه هذه المهنة نحو الاندثار، لأن ما تبقى من ورش يعتمد على كبار السن في عملها ولا يوجد شباب بعمر صغير تتعلم المهنة في الورش وخاصة من عمر ١٨ حتى ٤٠ سنة كما توقفت أغلب المنشآت عن العمل.

وأشار تلجة في تصريح خاص لـ«الوطن» إلى وجود ٨٥ منشأة دباغة جلود اليوم في المنطقة الصناعية بعدرا، بعد أن انتقلت الدباغات من الزبلطاني وأصغر منشأة مساحتها اليوم ١٢٠٠ متر مربع، وهناك منشآت مساحتها تتجاوز ٥ آلاف متر، لكن هذه المنشآت اليوم متوقفة عن العمل، وهناك ٣٠ منشأة معروضة للبيع، و٤٠ منشأة متوقفة عن العمل بشكل كامل، و١٠ منشآت تعمل بشكل متقطع، و٥ منشآت تعمل في تصدير جلود الغنم والبقر.

وبيّن تلجة أن دباغة الجلود تعتمد على أخذ جلود الحيوانات بعد سلخها وتحويلها إلى منتج قابل للاستخدام البشري، وتراجع عملها بسبب قلة الذبح والقيود المفروضة على الاستيراد والتصدير، وعدم الاستماع من المعنيين في وزارتي الصناعة والاقتصاد إلى مطالب الصناعيين بإدخال المواد نصف المصنعة ما أدى إلى تراجع دورها كثيراً وزاد من أتعاب المهنة وحالياً هي شبه متوقفة.

ولفت تلجة إلى معاناة صناعيي دباغة الجلود من عدم توفر المياه في مدينة عدرا الصناعية إلا ليوم واحد في الأسبوع، وشراء المياه بالصهاريج على الرغم من الحاجة الماسة للمياه في مهنة الدباغات، وهذه الكلف ترفع من سعر المنتج النهائي، كما أثر استبعاد التجار من الدعم وزيادة كلفة الذهاب والعودة من المدينة الصناعية بعدرا وتسبب أيضاً بزيادة كلف الإنتاج..

وبيّن تلجة أن الأسواق الداخلية ضعيفة جداً، والأسواق الخارجية للمواد المصنعة من البسة وأحذية وجلديات مغلقة، وبحاجة إلى جهود حكومية لتذليل الصعوبات مع دول الجوار والأسواق التي كانت مقصداً للتجار قبل الأزمة كأسواق الجزائر وليبيا.

واعتبر تلجة أن التعاميم التي تصدر بشكل مستمر حول المستوردات تزيد من تعقيد الاستيراد وتطول مدة وصول البضائع، ما يتسبب للمستورد بخسائر نتيجة تقلبات الأسعار، لافتاً إلى أن جميع المواد تستورد من أوروبا وإيران والهند.

وقال تلجة إن الجمعية طالبت بكتاب رسمي بإدخال المواد المصنعة إدخالاً مؤقتاً، وإضافة عليها قيمة مضافة ومن ثم إعادة تصديرها، وطلبنا إدخال مواد نصف المصنعة فجاء الرد مع عدم الموافقة، علماً أن الإدخال المؤقت أو إدخال البضائع نصف المصنعة يعيد عمل الدباغات إلى سابق عهدها ليلاً ونهاراً، ويوفر في استهلاك المياه وتلوث البيئة وتنخلص من ٣٠ بالمئة من الجلود الستوك.

وأشار تلجة إلى منع استيراد مواد الدهانات في سورية والبيان الجمركي يعتبر الملونات للجلود تحت اسم دهانات، وبمنع استيرادها وهي لا علاقة لها بالدهانات وهي غير متوفرة في البلد وخاصة المنتجات للبيكمانات أو الملون النهائي للجلد.